

الباب الثالث

القسم المدني والتجاري والضرائب والتأمينات والجنسية



obeikandi.com

الفصل الأول

أحلام الناس الغلابة «تعويض إصابة العمل»

الحكاية:

«عم محمود» رجل تعدى الستين عاماً، خرج إلى المعاش بسبب إصابة عمل من الشركة التي كان يعمل بها عاملاً، وهو متزوج وفقير الحال ويعيش في منطقة عشوائية. أقنعه أحد كتبة المحامين برفع دعوى تعويض عن إصابة العمل ضد الشركة التي كان يعمل بها بسبب الإصابة التي حدثت له في عينه اليسرى، والتي تسبب عنها عجز في الإبصار بسبب وأثناء العمل، واقتنع عم محمود بذلك وذهب مع كاتب المحامى إلى مكتب المحامى الشهير والذى وكله بعد ذلك فى رفع دعوى تعويض عن إصابة العمل بربع مليون جنيه نتيجة العجز فى عينه، وتم كتابة عقد اتفاق بذلك بينه وبين المحامى. وبعد ذلك أذاع عم محمود وزوجته فى أنحاء المنطقة العشوائية التى يعيشون بها بأنه رفع دعوى تعويض وسيحصل على مبلغ ربع مليون جنيه، وفجأة تغيرت معاملة أهل الحارة للأحسن مع عم محمود وزوجته وأولاده، فصاحب محل الجزارة أصبح يعطى اللحم لعم محمود لحين ميسرة، وعنده أمل فى أن عم محمود عندما يكسب القضية سيشاركه فى محل كبير للجزارة، كذلك حصلت بسهولة زوجة عم محمود على تليفزيون ودش بالتقسيت من أهل المحلات بالمنطقة ووقع عم محمود على إيصالات أمانة، ومن كان رافضاً ابن عم محمود ليتزوج ابنته أخيراً وافق وتغيرت الحياة إلى الأحسن مع عم محمود وزوجته على حس القضية، وتقرب ناس كثيرون لعم محمود وكلهم أمل بأنهم سيحصلون منه على مبالغ كقرض ليحققوا بها مشروعاتهم عندما يكسب عم محمود القضية إلى أن حدث ما لم يكن فى الحسبان، خسرت القضية لأن تقرير الطب الشرعى قال إن إصابة عم محمود إصابة مرضية وليست ناتجة عن إصابة عمل. فعندما علم الجزار بذلك جرى حاملاً الساطور

مطالبًا عم محمود بفلوس اللحمة، وتم القبض على عم محمود بسبب إيصالات الأمانة للدش وباع منزله لسداد الديون.

التعقيب

ولأنه عاش في حلم الثراء هو وزوجته وأولاده، فبدلاً من أن يكد ويعمل في أى عمل شريف عاش في خيال وصدق خياله إلى أن ظهرت الحقيقة وخسر القضية وأصبح مداناً ومهدداً بالسجن. فقانون العمل الحالى نص بالنسبة لإصابة العمل على شروط لاستحقاق التعويض: أولاً: أن يكون العامل مؤمناً عليه فى عمله. ثانياً: أن تحدث الإصابة أثناء العمل وبسبب العمل، ثالثاً: أن يتخلف عن هذه الإصابة عاهة مستديمة (نسبة عجز) يحددها الطبيب الشرعى ولا تكون الإصابة سببها مرض أى ليست مرضية مثل المياه البيضاء أو الزرقاء التى تصيب العين، فإذا ثبت ذلك يستحق العامل التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التى أصابته من هذه الإصابة.

نصوص القانون

طبقاً للقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ آخر تعديل للقوانين السابقة فى قوانين العمل شروط استحقاق العامل للتعويض عن إصابة العمل طبقاً لقانون العمل: أولاً: أن تكون الإصابة بسبب وأثناء العمل ويكون العامل مؤمناً عليه فى عمله. ثانياً: أن يتخلف عن هذه الإصابة عاهة مستديمة ويتحدد بها نسبة عجز عن طريق القومسيون الطبى أولاً ثم الطب الشرعى فى حالة إقامة دعوى تعويض ضد جهة العمل ومختصاً بها التأمينات. ثالثاً: أن تكون الإصابة بسبب العمل وأثناء العمل أى لا تكون مرضية بسبب مرض. ومن هنا يستحق العامل التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التى أصابته من جراء هذه الإصابة ويجب عليه عند حدوث الإصابة أن يحرر محضر شرطة ليثبت الإصابة فى الحال.

□□□

الفصل الثانى

جنسيتى مصرى «قانون الجنسية»

الحكاية:

جاء ليعرف حلاً لمشكلته، قال: أمى مصرية، تزوجت رجلاً أجنبياً الذى هو أبى وعاشت معه سنوات، وأنجبتنى فى البلد الأجنبى إلى أن توفى والدى فى بلده ورجعت أنا وأمى إلى مصر حاملاً جنسية أبى، وبعد ذلك توفيت أمى والآن أريد الجنسية المصرية كى أحصل على جميع الحقوق المادية والمعنوية فى مصر من تعليم وعمل وكل شىء. فما الحل؟

التعقيب

من حقل طبقاً للقانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ الجنسية المصرية بتعديل أحكام القانون ٢٦ سنة ١٩٧٥ أن تحصل على الجنسية المصرية وسوف أسرد جميع مواد القانون فى هذا الشأن وبها حل مشكلتك.

نصوص القانون

نص القانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ الجنسية المصرية بتعديل أحكام القانون ٢٦ سنة ١٩٧٥:

المادة الأولى: يستبدل بنص المادة ٢ من القانون ٢٦ سنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية النص الآتى.

المادة الثانية: يكون مصرياً من ولد لأب مصرى أو أم مصرية من ولد فى مصر من أبوين مجهولين ويعتبر اللقيط فى مصر مولوداً ما لم يثبت العكس ويكون لمن تثبت له جنسية أجنبية إلى جانب الجنسية المصرية إعمالاً لأحكام الفقرة السابقة أن يعلن وزير الداخلية برغبته فى التخلّى عن الجنسية المصرية ويكون إعلان هذه الرغبة بالنسبة للقاصر من نائبه القانونى أو

من الأم أو متولى التربية فى حالة عدم وجود أيهما وللناصر الذى زالت عنه الجنسية المصرية تطبيقاً لحكم الفقرة السابقة أن يعلن رغبته فى استردادها خلال السنة التالية لبلوغه سن الرشد. ويصدر بالإجراءات والمواعيد التى تتبع فى تنفيذ أحكام الفقرتين السابقتين قرار من وزير الداخلية ويكون السبب فى زوال الجنسية المصرية بالتخلى أورها أعمالاً لهذه الأحكام بقرار منه.

المادة الثالثة: يكون لمن ولد لأم مصرية وأب غير مصرى قبل تاريخ العمل بهذا القانون أن يعلن وزير الداخلية برغبته فى التمتع بالجنسية المصرية ويعتبر مصرياً يصدر قرار من الوزير أو انقضاء مدة سنة من تاريخ الإعلان دون صدور قرار مسبب منه بالرفض ويترتب على التمتع بالجنسية المصرية تطبيقاً لحكم الفقرة السابقة تمتع الأولاد القصر بهذه الجنسية. أما الأولاد البالغون فيكون تمتعهم بهذه الجنسية باتباع الإجراءات السابقة. فإذا توفى من ولد لأم مصرية وأب غير مصرى قبل تاريخ العمل بهذا القانون يكون للأولاد حق التمتع بالجنسية وفقاً لأحكام الفقرتين السابقتين وفى جميع الأحوال يكون إعلان الرغبة فى التمتع بالجنسية المصرية بالنسبة للناصر من نائبه القانونى أو الأم أو متولى التربية فى حالة عدم وجود أيهما.

□□□

الفصل الثالث

زواج الأجانب («قانون الجنسية»)

الحكاية:

«وفاء» عمرها حوالى ثمانية عشر عاماً، جميلة الجميلات وحسنة المنطقه العشوائية الفقيرة التى تعيش فيها بمنطقة حلوان، والدها الفقير الذى يعمل مكوجياً فى محل صغير ليعول وفاء وأخواتها الخمسة وزوجته، يعمل ليل نهار ليعود آخر اليوم ببضعة جنيهات صغيرة. وتعيش وفاء مع أسرتها فى حجرة وصالة ودورة مياه مشتركة مع باقى المستأجرين إلى أن جاءت ذات يوم أم فاطمة التى تعمل فى كل شىء، دلالة وخاطبة وأحياناً بائعة خضار بالبشرى السعيده عريس غنى من دول الخليج، دول البترول، يحمل الدولارات، رجل يزيد عمره على خمسة وستين عاماً، رجل عجوز يريد أن يجدد شبابه ويمتع نفسه بالجمال للفتيات الصغيرات، ليتزوج وفاء إغراء بالمال والسيارة والشقة والسكن فى منطقة راقية والفساتين الجديدة والذهب جعل وفاء وأباها وأمها يوافقون، متصورين أن هذا العريس سينتشلهم من الفقر، وليس عندهم استعداد للارتباط بأى شاب من شباب المنطقة الذين كانوا يتسابقون للارتباط بوفاء. لكن والدها كان يرفض بسبب فقر هؤلاء الشباب لأنه كان يقول لنفسه: إن الموضوع ليس فى حاجة إلى فقر على فقر. المهم تم عقد قران هذا العجوز الخليجى على تلك الفتاة الصغيرة الحسنة، وتم الزفاف بعد أن دفع مهراً كبيراً لوالدها، أسرع والدها على الفور بشراء قطعة أرض صغيرة بهذا المهر فى المنطقة العشوائية لبناء منزل صغير له ولأسرته. أما وفاء فقد اشترى لها الرجل العجوز المتصابى شقة تملك بمنطقة راقية وتم الزفاف ومكث العريس العجوز مع وفاء ما يقرب من ثلاث سنوات، كان يتركها فترة ليذهب إلى بلده لقضاء بعض الأعمال ويرجع مرة ثانية ليملك مع وفاء شهراً ويسافر مرة ثانية. أنجبت منه وفاء فى هذه الفترة ثلاثة أطفال إلى أن سافر

مرة إلى بلده ولم يرجع ، وبحث عنه فى كل مكان وفى سفارة بلده كل المعلومات التى وصلت إليها عن طريق أقارب لها قابلوه فى إحدى الدول أنه يهوى الزواج من الفتيات الصغيرات فى كل بلد فى العالم ، وينجب منهن ويتركهن دون رجعة بعد أن يكون قد استمتع بهن باسم الزواج الرسمى . واضطرت وفاء أن تعمل ممرضة لكى تنفق على أولادها ونصحها الطبيب التى تعمل معه فى العيادة أن ترفع دعوى طلاق ونفقة زوجية لأولادها ، وفعلاً أقامت دعوى طلاق ونفقة للأولاد وحصلت على حكم بالتطبيق وحكم بالنفقة للأولاد ، ولكن هذا الحكم تعذر تنفيذه عن طريق السفارة لهروب الدائم من بلد إلى بلد لأنه ليس له محل إقامة ثابت فى أى بلد ، وقابلت وفاء مشكلة حمل الجنسية المصرية لأولادها لأن الولد يحمل جنسية أبيه ، فذهبت إلى أحد المحامين وأخذ يسير فى الإجراءات حتى حصل للأولاد على الجنسية المصرية ليستفيدوا بهذه الجنسية ، والقانون المصرى فى رفع المعاناة عنهم فى كل شىء وأهم شىء مصاريف الإقامة أو مصاريف المدرسة أو المصاريف فى الجامعات المصرية ويحصلوا على حقوقهم ليسوا كأجانب بل كمصريين بعد حصولهم على الجنسية المصرية طبقاً لقانون الجنسية المصرى رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ .

التعقيب

وفاء وأسرتها باعوا أنفسهم مقابل بعض الأموال ، وكان الثمن زواجاً فاشلاً ينتهى بالطلاق عن طريق المحاكم والمحامين ، وأولاد يتشردون ويستغنون عن جنسيتهم . فليس المال كل شىء .. ماذا كان سيحدث لو ارتضت وفاء بشاب من عمرها من بلدها وكافحت معه ولكن الطمع والجشع وراء كل المصائب .

□□□

الفصل الرابع

أرفع دعوى صحة توقيع.. أو دعوى صحة ونفاذ ولا أسجل فى الشهر العقارى؟

الحكاية:

اشترت شقة لابنها ليتزوج فيها بعد أن حصلت على مكافأة نهاية الخدمة من عملها هي وزوجها، لأن ابنهما ولد وحيد فسألتنى وقالت: حصلت على مبلغ مكافأة نهاية الخدمة أنا وزوجى، ولأننا لم ننجب إلا ولدًا وحيدًا وهو محتاج إلى شقة ليتزوج فيها فاشترينا له شقة من أحد الأقارب بموجب عقد بيع ابتدائي تمت كتابته. فلكى ننقل ملكية الشقة هل نرفع دعوى صحة توقيع أو دعوى صحة ونفاذ عقد ولا نسجل العقد بالشهر العقارى، ما الفرق بينهما؟

التعقيب

الفرق بين دعوى صحة توقيع ودعوى صحة ونفاذ عقد بيع أن دعوى صحة توقيع على عقد البيع الابتدائي هذه دعوى كما عرفها القانون المدنى دعوى تحفظية، حجة بين الطرفين فقط لا غير، وغير ناقلة للملكية، والقاضى عندما يحكم فيها لا يبحث فى الموضوع نهائياً بل هى خاصة فقط لا غير بالتوقيعات التى على عقد البيع الابتدائي المقدم للمحكمة إذا كان البائع يرى أمام القاضى للمشتري بصمة توقيعه أم يطعن فيه بالتزوير.

نصوص القانون

وهذه الدعوى رسومها بالنسبة للمحكمة أو لأتعاب المحامى ليست كبيرة مثل دعوة صحة ونفاذ عقد بيع أو رسوم التسجيل فى الشهر العقارى. أما بالنسبة لدعوى صحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي فهى كما عرفها القانون ناقلة للملكية لأن من شروط رفعها وقبولها أن

يؤشر على صحيفة الدعوى بالشهر العقارى وهى حجة للكافة ولجميع الناس والقاضى قبل أن يصدر حكمه فى الدعوى يبحث وينظر فى موضوع الدعوى وبعبكس دعوى صحة التوقيع التى لا يبحث فيها القاضى عن الموضوع ولا ينظر فيها، المهم فيها إقرار البائع للمشتري بصحة توقيعه. أما التسجيل فى الشهر العقارى فهو ناقل للملكية وجميع الإجراءات تتم فى الشهر العقارى من معاونيه ومساحة وتقديم طلب وسداد الرسوم دون اللجوء إلى المحاكم. أما الذى يحدد ما الذى ترفعه سواء بالنسبة لدعوى صحة توقيع أم دعوى صحة ونفاذ عقد بيع أم اللجوء للشهر العقارى للتسجيل هو الشقة أم الأرض العين نفسها إذا كانت الشقة مقامة على أرض أم العقار الذى به الشقة يمكنه تسجيله أم لا؟ أم حدث به تقسيم مبانٍ أم مشروع تجزئة من قبل أم لا؟ وهل هذه الأرض على الشيوع أم ليست على الشيوع مقسمة مبانٍ.

كل هذه المسائل القانونية تحدد لك هل من حق تسجيلها بدعوى صحة ونفاذ أو التسجيل للشهر العقارى، وإذا فرض أن الشقة التى اشتريتها يستحيل تسجيلها بالشهر العقارى أو رفع دعوى صحة ونفاذ عقد بيع ابتدائى، لأن دعوى صحة ونفاذ من شروط قبولها التأشير على صحيفة الدعوى بالشهر العقارى. فلو كان هناك استحالة فى التسجيل للشهر العقارى وبالتالي فى رفع دعوى صحة ونفاذ عقد بيع ابتدائى يمكنك رفع دعوى صحة تعاقد أو صحة توقيع (كلها دعوى واحدة) أمام المحكمة ويفضل الحضور للبائع شخصياً للإقرار بتوقيعه على عقد البيع الابتدائى أمام القاضى، وإذا تعذر ذلك يمكن لوكيله الحضور نيابة عنه للإقرار بصحة توقيع موكله على عقد البيع الابتدائى، وإذا لم يحضر البائع وتم إعلانه شخصياً ولم يحضر أمام القاضى أو أعلن إدارياً مرتين يمكن للمشتري الحصول على حكم لصالحه بصحة توقيع البائع على عقد البيع الابتدائى على رغم عدم حضوره الجلسة أمام القاضى وهو البائع.

□□□

الفصل الخامس

عن الشركات وأنواعها وشهرها وتأسيسها.. سألوني

الحكاية:

لم أره منذ أكثر من خمسة وعشرين عامًا، حيث إنه لم يكمل تعليمه وارتبط قلبه بابنة الجيران وأراد الارتباط بها خوفًا من أن يتقدم لها شخص جاهز ويتزوجها فحصل على جواز بحرى حيث إنه كان فى ذلك الوقت يعيش فى الإسكندرية وسافر على إحدى البواخر التجارية وعمل عليها على أمل أن يرجع بعد عام أو اثنين ببعض الأموال ليتزوج بحبيبة القلب، ولكن هذا لم يحدث، أخذته الغربة وتنقل من باخرة إلى أخرى يعمل عليها عبر البحار والمحيطات وسافر إلى جميع الموانئ، ولم يرجع إلا بعد عشرين عامًا، وكانت ابنة الجيران تنتظره، وعندما يئست من عودته تزوجت بآخر وأنجبت وأصبحت جدة، وهو تزوج بأخرى أجنبية ثم طلقها وعاد إلى مصر وتزوج مرة ثانية وأراد أن يؤسس شركة تجارية مع بعض الأصدقاء فحضر إلى ليسألنى عن أنواع الشركات وشهرها وكل شىء عنها لكى يستثمر ما جمعه من أموال فى الغربة فى بلده مصر ويعيش على أرضها ما بقى من سنوات العمر.

التعقيب

الشركة كالفرد، إما أن تؤسس بغرض الاشتغال بالأعمال التجارية وهنا تسمى شركة تجارية وإما أن يكون غرضها الأعمال المدنية وتكون شركة مدنية. فالشركات التجارية تقسم إلى شركات أشخاص وشركات أموال. فشركات الأشخاص هى التى تتكون من جماعات صغيرة تربط بينهم روابط الدم كالقراية والصداقة، وشركات الأشخاص لها أشكال ثلاثة منها:

١ - شركة التضامن، وهى أبسط أنواع شركات الأشخاص، وتضم طائفة واحدة من الشركاء يكونون مسئولين عن ديون الشركة مسئولية شخصية وتضامنية.

٢ - شركة التوصية البسيطة أو بالحصص، وتجمع بين طائفتين: شركاء متضامنين فى ذات المركز القانونى للشركاء فى شركة التضامن، وشركاء موصين لا يسألون عن ديون الشركة إلا فى الحدود التى أسهموا بها فى رأس مالها.

٣ - شركة المحاصة، وهى شركة لها وضع خاص إذ إنها تقوم فى الخفاء وليس ثمة وجود قانونى خارجى ولا تتمتع بشخصية قانونية ويتولى إدارتها شخص يكون مسئولاً وحده أمام الغير. وهذه الشركات وإن تبدو ثانوية الأهمية إلا إنها منتشرة، وعادة هذه الشركات تنشأ لتنفيذ عملية واحدة.

أما شركات الأموال فهى تتكون من رأس مال ضخم لا تكون لشخصية الشريك فيها اعتبار ما والشكل الذى تتخذه هذه الشركات هى شركة المساهمة وشركة التوصية بالسهم، وهناك نوع آخر من الشركات يختلف عما سبق وهو الشركة ذات المسئولية المحدودة، وهى لها طبيعة خاصة تميل أحياناً إلى شركات الأشخاص حيث العدد فيها محدود والأنصبة هى حصص وليست أسهماً، وأحياناً تميل إلى شركات الأموال سواء من حيث أجهزة إدارتها أم من حيث المسئولية المحدودة للشريك.

نصوص القانون للشركات

أوجب القانون أن يكون عقد شركة التضامن مكتوباً وإلا كان باطلاً، وكذلك جميع التعديلات التى تطرأ عليه. كذلك استلزم القانون شهر العقد ثم نظام القيد فى السجل التجارى.

ويتلخص الشهر القانونى فى الإجراءات الآتية:

(أ) إيداع ملخص عقد الشركة بقلم كتاب المحكمة الابتدائية التى يوجد بدائرتها المحكمة أو فرع من فروعها.

(ب) لصق ملخص القيد فى لوحة الإعلانات القضائية مدة ٣ شهور على الأقل فى اللوحة المعدة لذلك.

(ج) نشر هذا الملخص فى إحدى الصحف المعدة لنشر الإعلانات القضائية وأن يكون النشر فى صحيفتين تصدران فى مدينة أخرى.

ويجب أن تتم هذه الإجراءات خلال ١٥ يوماً على الأكثر من تاريخ توقيع عقد الشركة.

الاخلال بالقيام بإجراءات شهر عقد الشركة يترتب عليه البطلان
عرّف القانون شركة التوصية البسيطة بأنها هي شركة تعقد بين شريك واحد أو أكثر
يكونون مسئولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين
عن الإدارة ويسمون موصين.

على أن حصص الشركاء الموصين لا تكون إلا أموالاً سائلة أو منقولة أو عقارية ويستحيل
أن تكون حصة عمل، لأن الشريك الموصى محروم من التدخل في إدارة الشركة وتعمل الشركة
بعنوان مخصوص يتركب فقط من اسم أو أسماء الشركاء المتضامنين ولا يجب أن يتضمن أى
اسم من أسماء الموصين ونفس إجراءات شهر عقد الشركة هي نفس الإجراءات السابقة لشهر
عقد شركة التضامن، والاختلاف الوحيد أن ملخص شركة التوصية يختلف عن ملخص شركة
التضامن في البيانات أثناء شهر عقد الشركة سواء من حيث المسؤولية عن الديون أم الإدارة،
وذلك نظرًا لاختلاف المركز القانوني لكل طائفة.

ففي ملخص شركة التوصية لا يذكر في الملخص أسماء الشركاء الموصين، بل يذكر الشركاء
المتضامنون. ويلزم أن يتضمن الملخص بيانًا خاصًا برأس مال الشركة ومقدار المدفوع منه
والمبالغ المتبقية، ويترتب على الاخلال بإجراءات الشهر والنشر ذات الجزاء المترتب على
الاخلال بشهر شركة التضامن وهي البطلان.

تعريف شركة المحاصة

عرفها القانون بأنها شركة ليس لها رأس مال شركة، ولا عنوان شركة، وهي المسماة
بشركات المحاصة.

فهي عبارة عن عقد يتمخض عنه شركة مستترة ليس لها وجود أو ذاتية على السطح
القانوني وإنما تقوم فقط في العلاقة بين المتعاقدين (الشركاء) ويقوم بإدارتها وأعمالها أحد
الشركاء أو أكثر باسمه، ويبدو للغير وكأنه يتعامل لحسابه الخاص، ويترتب على انعدام
شخصيتها القانونية عدم وجود عنوان لها أو اسم يوقع به على المعاملات، وليس لها موطن
أو مركز للإدارة. وهذه الشركة لا يتوفر لها من الهيكل القانوني إلا العقد فقط لا غير، وتنتشر
هذه الشركات في الريف المصرى وخصوصًا عند جنى المحاصيل الرئيسية.

تعريف الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

لأن عددها محدود بحيث يجب ألا يتجاوز العدد خمسين شريكاً والأنصبة فيها حصص ولا يجوز تكوين رأس مالها عن طريق الاكتتاب العام، وتدار هذه الشركة عن طريق مدير مثل شركات الأشخاص وعنوان يشترك من غرضها أو يتركب من اسم واحد أو أكثر من الشركاء فيها.

إجراءات تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

يتقدم المؤسسون بطلب لإنشاء الشركة إلى الجهة الإدارية المختصة، ويرفق بهذا الطلب عقد تأسيس الشركة وكافة الأوراق الأخرى التى يتطلبها القانون أو اللائحة التنفيذية، ويقدم هذا الطلب إلى لجنة فحص طلبات إنشاء الشركات، وتصدر اللجنة قرارها فى الطلب خلال ٦٠ يوماً على الأكثر من تاريخ تقديم الأوراق المستوفاة.

وإذا لم تعترض اللجنة على تأسيس الشركة فى خلال هذه المدة اعتبر الطلب مقبولاً، ويكون للمؤسسين الاستمرار فى إجراءات التأسيس ويجوز للجنة فحص الطلبات أن تعترض على تأسيس شركة ويجب أن يكون قرارها سبباً وتستند بالضرورة لأحد هذه الأسباب:

(أ) عدم مطابقة العقد للشروط والبيانات أو مخالف للقانون.

(ب) إذا كان غرض الشركة مخالفاً للنظام العام والآداب.

(ج) إذا كان أحد المؤسسين لا تتوفر له الأهلية اللازمة لتأسيس الشركة.

ويجب شهر عقد الشركة فى السجل التجارى ولا يجوز للشركة أن تبدأ أعمالها إلا من تاريخ الشهر فى السجل التجارى.

كذلك يجب بأن تنظم اللائحة إجراءات نشر عقد الشركة بالنشرة الخاصة لهذا الغرض أو بغير ذلك من الطرق.

شركات الأموال

«شركة المساهمة.. شركة التوصية بالسهم»

شركات المساهمة كانت وما تزال عماد النظام الرأسمالى أو هى الجهاز الأعلى فى اقتصاديات النظام الرأسمالى الذى يتولى حكم المشروعات الاقتصادية.

فالشركة المساهمة هي شركة ينقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة يمكن تداولها على الوجه المبين في القانون، وتقتصر مسئولية المساهم على أداء قيمة الأسهم التي اكتتب فيها ولا يسأل عن ديون الشركة إلا في حدود ما أكتتب فيه من أسهم. فالشركة شركة أموال، ويتميز رأس مال الشركة المساهمة بأنه ضخم.

وطريقة تأسيس الشركة عن طريق التوجه إلى الادخار العام، أى عن طريق جزء كبير من رأس المال عن طريق الاكتتاب العام، وهو ما يسمى التأسيس المتعاقب أو التأسيس المقيد أو عن طريق اكتتاب المؤسسين أنفسهم في كل رأس مالها وهو ما يسمى بالتأسيس الفوري أو المغلق.

ويترتب على عدم الانصياع للأحكام الأخرى الخاصة بتأسيس الشركات المساهمة بطلان الشركة.

□□□

الفصل السادس

عن القانون الجديد للضرائب.. سألوني

الحكاية:

استطاعت جمع مبلغ من المال عن طريق الميراث من والدها، وقامت بإنشاء مصنع صغير للملابس للقيام برعاية أولادها بعد وفاة زوجها، والذي كان يعمل في الأعمال الحرة البسيطة. ورفضت الزواج على رغم أنها في ريعان شبابها وجمالها، ولم تتجاوز الأربعين من عمرها. وسألتني عن القانون الجديد الخاص بضرائب الدخل والإعفاء منها، وما موقفها من الضرائب التي عليها والظعون التي في المحاكم قبل صدور القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥. وأجبتها عن جميع أسئلتها.

التعقيب

قانون الضرائب على الدخل صادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ونشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٢٣ في ٩ يونيو سنة ٢٠٠٥، وهذا القانون نص على إلغاء قانون الدخل الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن تستمر لجان الطعن المشكلة وفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل المشار إليه حتى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٥ في النظر في المنازعات الضريبية المتعلقة بالسنوات حتى نهاية سنة ٢٠٠٤ وبعدها تحال المنازعات التي لم يتم الفصل فيها بحالتها إلى اللجان المشكلة طبقاً لأحكام القانون المرافق، كما تظل الإعفاءات المحددة لها مدد في القانون المشار إليها سارية بالنسبة إلى الأشخاص الذين بدأت مدد الإعفاء لهم قبل تاريخ العمل بهذا القانون وذلك إلى أن تنتهي هذه المدد.

نصوص القانون

طبقاً للقانون الجديد للضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على الدخل المادة الثالثة:

أولاً: الضريبة على الدخل:

مادة ٦: تفرض ضريبة سنوية على مجموع صافى دخل الأشخاص الطبيعيين المقيمين وغير المقيمين بالنسبة لدخولهم المحققة فى مصر، ويتكون مجموع صافى الدخل من المصادر الآتية:

- ١ - المرتبات وما فى حكمها.
- ٢ - النشاط التجارى أو الصناعى.
- ٣ - النشاط المهنى أو غير التجارى.
- ٤ - الثروة العقارية.

مادة ٧: تستحق الضريبة على ما يجاوز خمسة آلاف جنيه من مجموع صافى الدخل الذى يحققه الممول المقيم خلال السنة.

مادة ٨: تكون أسعار الضريبة على النحو الآتى:

- الشريحة الأولى أكثر من ٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ جنيه ١٠٪.
- الشريحة الثانية من ٢٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ جنيه ١٥٪.
- الشريحة الثالثة أكثر من ٤٠٠٠٠ جنيه ٢٠٪.

ويتم تقريب مجموع صافى الدخل السنوى عند حساب الضريبة لأقل عشرة جنيهات.

ثانياً: الضريبة على المرتبات وما فى حكمها:

مادة ٩: تسرى الضريبة على المرتبات وما فى حكمها كالتالى:

- كل ما يستحق للممول نتيجة عمله لدى الغير بعقد أو بدون عقد بصفة دورية أو غير دورية وأيا كانت مسميات أو صور أو أسباب هذه المستحقات، وسواء كانت عن أعمال تمت فى مصر أم الخارج ودفع مقابلها فى مصر بما فى ذلك الأجر والمكافآت والحوافز والعمولات والمنح والأجور الإضافية والبدلات والحصص والأنصبة فى الأرباح والمزايا النقدية والعينية بأنواعها.

- ما يستحق للممول من مصدر أجنبى عن أعمال أديت فى مصر.

– مرتبات ومكافآت رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة فى شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام من غير المساهمين.

– مرتبات ومكافآت رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين وشركات الأموال مقابل عملهم الإدارى، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أسس تقدير قيمة المزايا العينية.

مادة ١٢: لا تخضع للضريبة:

١ – المعاشات.

٢ – مكافآت نهاية الخدمة.

مادة ١٣: يعفى من الضريبة:

١ – مبلغ ٤٠٠٠ جنيه اعفاءً شخصياً سنوياً للممول.

٢ – اشتراكات التأمين الاجتماعى وفقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى.

٣ – اشتراكات العاملين فى صناديق التأمين الخاصة.

٤ – أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحى على الممول لمصلحته أو لمصلحة الزوج وأولاده القصر وأية أقساط تأمين لاستحقاق المعاش.

٥ – المزايا العينية الجماعية.

□□□

الفصل السابع

عن قانون التأمينات الاجتماعية سألوني

الحكاية:

اقترب من الستين عامًا، وكان قد أصيب بإصابة عمل أثناء عمله بعاهة مستديمة بنسبة عجز في عينيه بسبب العمل في أثناء العمل. فسألني: هل يحق لي الجمع بين معاش الإصابة والشيخوخة دون حد أقصى؟

التعقيب ونصوص القانون

يجوز للمؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين الجمع بين معاش الإصابة ومعاش الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك بدون حد أقصى لأنه يتم حساب معاش تأميني الشيخوخة والعجز والوفاة ومعاش الإصابة وفقًا للقواعد القانونية الخاصة بحساب كل منهما مع أحقية المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عنه في الجمع بينهما دون حد أقصى، كما تحسب زيادات معاش الأجر الأساسي على أساس مجموع المعاشين (الإصابة + الشيخوخة) مع مراعاة الحد الأقصى للزيادة المقررة قانونًا. فمعاش الإصابة يتم حسابه كالآتي:

- يحسب معاش عن كل من الأجرين، الأساسي والمتغير، قائمًا بذاته وذلك أن يضرب متوسط الأجر $\times 80\%$. أما معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة فيتم حسابه طبقًا للخطوات الآتية:

- يحسب معاش عن كل من الأجرين الأساسي والمتغير ثم متوسط الأجر \times مدة الاشتراك $\times 45\%$ ويراعى ألا يقل أى من معاش الأجرين عن 65% من أجر التسوية لكل منهما، ويضاف زيادة معاش الأجر الأساسي بنسبة 25% بحد أدنى 20 جنيهاً، وحد أقصى 35 جنيهاً. كما تضاف زيادة لمعاش أجر المتغير بنسبة 80% من قيمة العلاوات الخاصة حتى علاوة 2005 والتي لم تضم إلى الأجر الأساسي في تاريخ استحقاق المعاش وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم والمنتفعين بأحكام العلاوات الخاصة ثم تضاف 10 جنيهاً قيمة منحة عيد العمال، ولذلك من حقه الجمع بين هذين المعاشين بدون حد أقصى.

الحقوق التأمينية للمؤمن عليه

تسوى الحقوق التأمينية للمؤمن عليه على أساس مدة الاشتراك الثابت بملف التأمينات للمؤمن عليه . فإذا كان للمؤمن عليه مدة اشتراك لم تستوفِ بياناتها فإن الحقوق التأمينية تسوى على أساس المدة الثابتة فقط مع مراعاة ما يلي :

(أ) لا يصرف تعويض الدفعة الواحدة إذا كان من شأنه مراعاة المدة غير الثابتة في استحقاق معاش.

(ب) فى حالة العجز أو الوفاة المنهى للخدمة أو ثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة خلال سنة من تاريخ انتهاء الخدمة يؤدى للمؤمن عليه أو المستحقين عنه معاش العجز أو الوفاة بواقع ٦٥٪ أو على أساس مدة الاشتراك الثابتة لديه أيهما أفضل.

(ج) يؤدى تعويض الدفعة الواحدة المستحقة عن مدة اشتراك الثابتة لدى صاحب العمل إذا لم يكن من شأنه مراعاة المدة التى لم تستوفِ بياناتها.

□□□

الفصل الثامن

عن قانون التأمين فى حوادث السيارات سألونى

صدر القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار قرار قانون التأمين الاجتماعى الإجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية. قضت المادة ٩ من القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ بإلزام شركات التأمين المؤمن لديها بأن تؤدى مبلغ أربعين ألف جنيهه إلى المستحق أو ورثته فى حالة الوفاة أو العجز الكلى المستديم، ويحدد مبلغ التأمين فى حالات العجز الجزئى المستديم بمقدار نسبة العجز ويكون الحد الأقصى لمبلغ التأمين عن الأضرار التى تلحق بممتلكات غير العشرة آلاف جنيهه. كما ألزم القانون شركات التأمين بصرف مبلغ التعويض فى مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ إبلاغ شركة التأمين بوقوع الحادث دون حاجة إلى اللجوء للقضاء. وإذا كانت الأضرار التى ثبت فيها الحادث تزيد على المبالغ المحددة سلفاً يكون للمضروب أو ورثته مقاضاة المتسبب عن الحادث أو المسئول عن الحقوق المدنية للمطالبة بما يجاوز ذلك المبلغ ويتعين على المحكمة لدى الفصل فى دعوى التعويض التكميلى أن تورد فى حكمها أنها أخذت فى الاعتبار مبلغ التعويض السابق سداً من شركة التأمين وإلا كان حكمها قاصراً. لذا فإن مدة التقادم المسقط لحق المضروب فى التعويض قبل شركة التأمين ثلاث سنوات من وقت الحادث عملاً بنص المادة ٧٥٢ من القانون المدنى دون حاجة لثبوت خطأ المجنى عليه ليحصل على التعويض ولا يلزم صدور حكم قضائى ليحصل على التعويض من شركة التأمين. أما فى حالة اللجوء للقضاء للحصول على مبلغ التعويض التكميلى الذى يطالب به المجنى عليه أو ورثته قبل المتسبب عن الحادث والمسئول عن الحقوق المدنية مدة التقادم المسقط فى هذه الحالة ثلاث سنوات من تاريخ صيرورة الحكم الجنائى باتاً أو من تاريخ وقوع الحادث فى حالة التصرف فى الجنحة بوجه آخر غير تقديم المتهم للمحكمة الجنائية (لصرف التعويض التكميلى فى هذه الحالة إلزام القانون بثبوت خطأ قائد المركبة المتسببة فى الحادث)، وبالتالي صدور حكم قضائى نهائى وبات بإدانتها.